المكانة والمفاهيم المقاربة لها

(الجذر التاريخي والبعد الاستراتيجي)

الفريق الطيار الركن الدكتور عقيل مصطفى مهدي)

رئيس جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

الملخص

تمثل المكانة واحدة من المصطلحات المهمة في مجال العلوم الإنسانية وتشترك مع غيرها من المصطلحات لرسم الإطار النظري المفاهيمي الذي يحدد المعاني، فيتم إزالة الغموض وايضاح المتغيرات وفقاً للمعنى المطلوب، ولذا بات تأصيل مثل هكذا مفاهيم أساساً مهما وشرطاً علمياً تقوم عليه الدراسات والبحوث.

كلمات مفتاحية

المكانة، الجغرافيا السياسية، النظام الدولي، الوظيفة، المركز، النفوذ، التنافس.

Similar status and concepts

Historical root and strategic dimension

s.Lt.Gen Dr. (Aqil Mustafa Mahdi)

The President of Defense University for Military Studies

Abstract

Status is one of the important terms in all Science humanities and it shares with other terms to draw the conceptual theoretical framework that defines meanings, so that the ambiguity is removed and the variables are clarified according to the meaning required, so the rooting of such concepts remained an important basis and a scientific requirement for studies and research.

Keywords

Status, Geopolitical, International System, Role, function, Center, Influence, Competition

المقدمة

تمثل المصطلحات والمفاهيم وسائل مهمة ومفاتيح تعين الباحث للخوض في أي علم من العلوم المتنوعة، كما تجعله قادراً على الحوار والمناقشة بحسب مقتضى الحال، وتتضح أهمية المصطلحات في مجال العلوم السياسة والعلاقات الدولية من حيث التعدد والترابط في ظل الاحداث السياسية والتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تتسابق في طرح المزيد منها الدراسات والبحوث من جهة ووسائل الاعلام من جهة أخرى.

لابد من الإشارة الى أن هنالك العشرات من المفاهيم والمصطلحات التي يتم تداولها أثناء النقاشات التي تقام في الملتقيات العلمية وفي المحافل الدولية ذات الصبغة الاستراتيجية، غير أن الكثير منها غير واضحة المعالم لدى المتلقين، والأكثر من ذلك قد يحدث لبساً عند البعض منهم مما يؤدي بالنتيجة الى عدم وضوح الغاية من الطرح العلمي تحت أي مسمى، مالم تتم الاحاطة بتلك المصطلحات ورصدها بدقة وفق منهج علمي يقوم على أساس معرفة أوليتها (الأصل والنشأة).

لقد أثرنا الوقوف على أبرز هذه المفاهيم من حيث المعنى والدلالة والتي تجعله مرتبطاً بمفاهيم أخرى، فالمكانة بوصفها واحدة من تلك المفاهيم تعد أكثر المعايير في العلاقات الدولية ارتباطا بمفهوم القوة التي تتمتع بها الدولة ضمن المحيط الدولي بوصفها هيكلاً من القوى تشكلها الدولة مثل (الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن القدرات المعرفية وغيرها)، وهي كغيرها من المفاهيم تؤسس لبناء الهيكل العام للدراسة أو البحث، فتزيل الغموض وتفك التداخل وترسم خارطة طريق وخط شروع للاطار النظري والمفاهيمي لأي نتاج علمي.

أهمية البحث. تأتي أهمية البحث من أهمية المصطلحات والمفاهيم التي تمثل أساساً تقوم عليه المؤلفات المختلفة، كما تعين على وضع نظريات ورسم سياسات استراتيجية وفق رؤية مستقبلية واضحة المعالم.

مشكلة البحث. تكمن مشكلة البحث في وجود كم هائل من المصطلحات الخاصة بالعلوم السياسية والتي لا يأخذ البعض منها حقه من الشرح والتوضيح وقد يتم التعامل معها بشكل سطحي فلا يتم توظيفها في الدراسات ذات الشأن الاستراتيجي للدول.

فرضية البحث. يضع البحث فرضية مفادها أن مصطلح المكانة في أصله ونشأته يتشابه من حيث المعنى والدلالة في العلوم الإنسانية المختلفة، كما تتفق المفاهيم المقاربة له في المعنى رغم الاختلافات الشكلية.

منهج البحث. اعتمد البحث المنهج التاريخي والوصفي لرصد تلك المفاهيم والوقوف على ماهيتها بشكل دقيق.

هيكلية البحث. قسم البحث على مقدمة وخاتمة ومحاور تضمنت ما يأتي:

أولا. المقدمة.

ثانياً. المحور الأول. مفهوم المكانة.

ثالثا. المحور الثاني. المكانة والمفاهيم المقاربة لها.

رابعا. الخاتمة.

المحور الأول

مفهـــوم المكـــانة

اولا: المكانة لغة

يرجع الأصل اللغوي لكلمة المكانة الى مصدر الفعل (مكن، يمكن، مكانة، فهو مكين) والجمع مكناء، أي مـكن الرجـل عند الناس ارتفع شـأنه وعظـم عـندهم [١] إن مفردة المكانة في اللغة العربية، تعني المنزلة التي يتحلى بها صاحب المكانة. والمكانة جمعها المكانات، وهي المنزلة ورفعة الشأن ويقال مثلاً (إن فلانا له مكانة عند قومه) أي يتمتع بمنزلة متميزة ومكانة خاصة عن بقية القوم [٢]، لقد وردت كلمة المكانة في العديد من معاجم اللغة العربية وأشاره إلى معان كثيرة منها (المنزلة ورفعة الشأن، الهيبة، والخطوة والموقع [٣] وبذلك يمكن أن يكون فهم المكانة من الناحية اللغوية بدلالة المنزلة التي يتحلى بها صاحب المكانة [٤]، ويقال مكنه الله في الشيء، أي بمعنى استمكن الرجل من الشي [٥].

أما في القرآن الكريم فقد ورد ذكر المكانة في مواضع عديدة، ففي قوله تعالى ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [٦] وفي قوله تعالى ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [٧]، وقوله تعالى ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [٨]، كما ورد في ذكره تعالى ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ [٩]، وورد أيضا في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [10] وبذلك يتجلى معنى (مكنا) أي أن الله يسّر أسباب الملك والسلطان والفتح والعمران، وأعطى الإنسان كل ما يحتاج اليه للوصول الى غرضه من أسباب العلم والقدرة والتصرف والقوة [١١].

ثانيا: المكانة مفهوما واصطلاحاً

يتسق مفهوم المكانة كظاهرة سلوكية مع الظواهر الأخرى التي تثير قدراً كبيراً من الجدل حول حدود تعريفها ومستوياتها والحدود التي تميزها عن المفاهيم المقاربة، ومن هنا فإن المهتم بمتابعة الإطار المفاهيمي له سيجد نفسه أمام اجتهادات علمية عديدة تحمل قدرا كافيا من الموضوعية التي تجعل منها جزءاً من الجهود

البحثية لتأطير المصطلح، حيث لا يزال المفهوم يخضع لاجتهاد المختصين، فهو يتراوح بين مفهوم ضيق (مكانة الفرد) الى مفهوم أوسع (مكانة الدولة على المستوى الاقليمي والدولي)، ولعل صلاحية المفهوم للدلالة والتعبير عن معانٍ كثيرة هي السبب في هذه الاجتهادات، إذ يستعير المختصون بالكثير من العلوم لمفهوم المكانة للدلالة علىً نشاطات وسلوكيات معينة في اختصاصهم، ومن هنا نجد أن مفهوم المكانة تتوافق مع طبيعة كل علم وبما يحدد ضرورات طبيعة التخصص، وكدراسة تخصصية ستركز على المكانة كمفهوم ومصطلح في العلوم السياسية.

١. المكانة في العلوم الإنسانية

تشير العديد من الدراسات في الفكر الاستراتيجي الى المكانة التي تحتلها دولة معينة أو مجموعة من الدول أو اقليم معين في إطار التفاعلات الدولية والإقليمية وهو الذي يظهر الاهمية البالغة لتلك الدولة أو ذلك الاقليم في مسرح الاحداث الدولية، ففي علم السياسة أخذت أدبياتها ومنذ زمن بعيد بالتعمق بمفهوم المكانة ومستوياتها وأنماطها وكيفية تفعيلها، حتى بدت وكأنها مستودع الأهداف[١٢].

أ. المكانة في أدبيات الجغرافيا السياسية: تؤثر العوامل (الموقع الجغرافي، المساحة، التضاريس) على السياسة الخارجية للدولة وتحديد مستوى مكانتها بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال تأثيرها في عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في مركزها ومكانتها الدولية[١٣].

ب. المكانة في إطار السياسة الدولية: تعني ((الاهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الاخرى وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة))[١٤].

ج. المكانة في النظام الدولي: يعد مفهوم مكانة الدولة في النظام الدولي المحدد الرئيس لسلوكها إزاء الدول الأخرى، فالنظام يتسم بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية، طبقا لمجموعة من المؤثرات التي على أساسها يتم تقسيم الدول (وحدات عليا ووحدات دنيا)، وترى نظرية المكانة أن الدول غير المتوازنة في المكانة تكون أقرب لاستخدام القوة لتحقيق أمنها القومي وتحقيق التوازن في مكانتها الدولية، وهذا يعني أن عدم توازن المكانة ينتج عنه ضغوط للتحرك نحو موقع التوازن بحكم الاختلاف في التعامل من قبل الدول الأخرى، وان كان الواقع يؤكد أن السياسة الخارجية للدول ذات المكانة العليا تكون أنشط وأكثر فاعلية تجاه الدول ذات المكانة الدنيا بسبب محاولة الاولى (الدول ذات المكانة العليا) للسيطرة على

الثانية (الدول ذات المكانة الدنيا) [١٥]، ويمكن القول أن المكانة هي مصدر من مصادر السلطة والقوة، وتعطي ميزة إضافية لشاغلها وهي القدرة على القيام بسلوكه المطلوب لتحقيق أهدافه بالشكل المطلوب [١٦]، ولهذا اصبح السعي الى تحقيق المكانة الاعلى اهم العوامل التي تتحكم في تصرفات الدول مما يكسب تلك الدول أو ذلك الاقليم المكانة المتميزة لدى الآخرين [١٧].

د. المكانة في الادبيات الاستراتيجية: تعتمد الدول استراتيجيات لغرض الإفصاح عن مكانتها، لاسيما بعد ادراكها أن التركيز على البعد العسكري وإدارته سوف يستنزف وقت صانعي السياسة والقيادة العسكرية على المستوى القومي فضلا عن امكانيات الدولة وقدراتها، ومتى ما أرادت الدولة إعادة رؤية ذاتها من جديد اتخذت الاستراتيجية لترتيب أولوياتها [١٨]، هناك نوعان للمكانة في الادبيات الاستراتيجية (اقليمية ودولية).

هـ. المكانة الاقليمية: تعني المكانة على مستوى منطقة أو رقعة جغرافية محددة، ويمكن التعبير عنها بأنها نموذجاً منظماً للسلوك ضمن مجموعة دول بمنطقة معينة، كل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي على المستوى الاقليمي يختلف في تكوينه وامكانياته المادية والمجتمعية تبعاً للظروف المحيطة والمؤثرات بكل دولة. ووفقا لذلك فانه لكل دولة مكانة ولكن بمستويات مختلفة قد تكون فاعلة أو غير فاعلة [١٩]، حيث يذهب (زبيغنيو برجينسكي) الى أن بعض الدول تحاول الحصول على السيطرة الاقليمية بما يمنحها المكانة المميزة على رأس الهرم الاقليمي أو ضمن القوى الاقليمية الكبيرة لأسباب عدة، أهمها (تعزيز الرفعة القومية، الانجاز الإيديولوجي، الرسالة الدينية، السيطرة الاقتصادية). ولتحقيق ذلك يشترط أن يتوافر لها القدر الكافي من عناصر القوة، وبما يسمح لها التأثير في الدول الاخرى ضمن الإقليم [٢٠].

تتوزع عناصر المكانة إقليميا بين عناصر مادية تمثل الاساس الموضوعي لقوة الدولة موزعة على الإمكانيات العسكرية، الإمكانيات الاقتصادية، الموقع الجغرافي المصادر الطبيعية، المساحة، والسكان، التقديم التكنولوجي . . .الخ) وتتمحور هذه العناصر حول استعداد الدولة لاستخدام مصادر قوتها وهيبتها الدولية للتأثير في الدول الأخرى، بما يوفر لها مكانة دولية إقليمية، ولكي يكون التأثير لأية دولة فاعلاً على المستوى الاقليمي لابد لها من أن تستند الى مقومات تؤثر في سياسات الدول الاخرى بفعل الامكانيات والقوة، إذ تشمل القوة كل القدرات المادية منها والمعنوية. وحيث ان الاقاليم والدول تختلف

في الإمكانيات والقدرات، فان اختلاف مكانة الدول اقليميا يكون على مستويات عدة دول (عليا، متوسطة، دنيا) (٢١).

المكانة الدولية: ان أحد الأهداف الأساسية للوحدات الدولية (الدول) الحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي، ولتحقيق وضع دولي يتسم بالهيبة والاحترام من جانب الوحدات الأخرى مع أهدافها المخطط لها . فالوحدات الدولية تسعى إلى تحقيق المكانة أما للمكانة في حد ذاتها، أو لأن المكانة تمكنها من تحقيق أهداف أخرى، فالدولة تسعى إلى المكانة الدولية لأسباب أهمها (٢٢):

(أ) مواجهة خصم دولي قوي عن طريق سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى إثبات تفوقها مثال ذلك سباق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي للوصول إلى القمر .

(ب) تحقيق الاهداف الأساسية للسياسة الخارجية وبالذات في حالة تعرض الدولة الى هزيمة في الحرب، أو التي فقدت أمجادها الماضية أو في حالة تكوين الدولة الجديدة أو إعادة بنائها، ومن أمثلة ذلك سعي هتلر لاستعادة المكانة الدولية لألمانيا في ثلاثينيات القرن الماضي وسعي ديغول لاستعادة عظمة فرنسا في خمسينيات القرن الماضي، وقد سعت الدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا لإثبات وجودها الدولي .

(ج) التغلب على الخصوم أو الحصول على نفوذ اقليمي ودولي، ومثال ذلك سعي (إسرائيل) لتحقيق الاعتراف الدولي بها كأداة للتغلب على المقاطعة العربية لها في السنوات الماضية .

وهنا يمكن القول إن أهم متطلبات تحقيق المكانة الدولية هي:

(١) الموارد: لا بد للدولة امتلاكها للموارد والخصائص التي تمكنها من إتباع سياسة خارجية نشيطة تجاه معظم القضايا الدولية، كالمساحة والسكان والموارد الاقتصادية والعسكرية فامتلاك الأساطيل البحرية في القرن الثامن عشر كان محوراً أساسياً للمكانة الدولية وامتلاك القنبلة النووية في القرن العشرين هو أيضاً محور رئيس لتحقيق تلك المكانة(٢٣) .

(٢) الدبلوماسية: ان امتلاك قدرات دبلوماسية فعالة وحضارية تمكن الدولة من تحقيق مكانة دولية حتى ولو لم تتوافر القدرات المادية الكامنة (كما هو الحال في الدول القيادية في حركة عدم الانحياز وبالذات

يوغسلافيا السابقة ومصر، أو في بعض الدول الأوروبية الصغيرة كالنمسا في عهد المستشار كرايسكي أو السنغال في عهد الرئيس سنجور)[٢٤].

(٣) السجل التاريخي: يرتكز عبر بناء أو امتلاك سمعة دولية حقبة تاريخية طويلة بتوفر سجل تاريخي من المكانة الدولية، قوامه على قدرة الدولة القيام بدور نشيط في النسق الدولي لمدة زمنية طويلة. وبهذا فإن المكانة لا تتحقق بمجرد امتلاك الموارد لوحدها[٢٥].

(٤) امتلاك للقوة: فالمكانة الدولية في الغالب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوة، ومن المعروف أن القوة حالة نسبية متغيرة وليست مطلقة، ينعكس ذلك لتكون المكانة الدولية هي الاخرى نسبية ومتغيرة تبعاً لاستمرار أو تراجع القوة، فتراجع مكانة بريطانيا الدولية وبروز المكانة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، كان بسبب عناصر القوة للدولتين، فتراجعت عند الأولى ونمت عند الثانية[٢٦]. وهناك بعض الدول تذهب لتحقيق المكانة الاستراتيجية.

عليه يمكن القول إن المكانة تستند الى عنصرين أساسيين هما: القوة التي تمثل الإمكانيات المتاحة للدولة والقدرة في توظيف تلك الإمكانيات المتاحة لتحقيق الاهداف وإن امتلاك القوة دون ترجمتها الى الواقع يخدم الاهداف المرسومة لا يحقق شيئاً[٢٧].

وما يجدر الاشارة اليه إن أهم العوامل التي تتأثر بها المكانة هي طبيعة البيئة الاستراتيجية (الإقليمية والدولية) والتي تمتاز بالتعقيد والتغير السريع، لاسيما أن هاتين البيئتين تتضمنان مصالح لأطراف دولية قد تكون فاعلة في النظام الدولي. فعلى مستوى البيئة الدولية فأن الدولة تكتسب مكانتها من خلال الهيبة التي تضفيها القوة وبذلك تكون المكانة مرتكزة على تصورات القوة أو المنافسة كما في حالة الدول الكبرى[٢٨]. ووفقا لرأي هانز مورجنثا وفإن (الدول تسعى لتعزيز مكانتها الدولية من خلال إتباع ما تسمى بسياسة المكانة، إذ يكون الهدف منها التأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها الدولة بصورة فعلية أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تمتلكها)[٢٩] لذا فإن شرعية ومكانة الدولة تحدد من خلال عاملين مهمين، الاول يتمثل بإنجازات الدولة (محليا واقليميا ودوليا)، وثانيهما النهج الثابت لمبادئ وقيم السياسة الخارجية[٣٠].

من خلال ما تم طرحه في هذا المطلب، يرى الباحث أن المكانة تمثل الحيز الاعتباري، الموضوعي (الجيوبولتيكي، الجيواستراتيجي) الذي يتميز بالاعتراف والاحترام والجاذبية، تشغله دولة أو عدة دول أو اقليم. تمتلك من المقومات (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الامنية، الجغرافية، الثقافية والحضارية والتاريخية) ما يؤهلها أن تكون ضمن دائرة الاهتمام والتحسب الاقليمي والدولي، أو تكون جزءا من تشكيل النظام الدولي ومتغيراته. وان مكانة الدولة تمثل الصورة الذهنية التي تمثلها في سلم تقدير البيئة الاستراتيجية (محليا، اقليميا ودوليا)، وفقا للمعايير الموضوعية أو المعرفية لحدود فعاليتها الوظيفية، على أن ترتبط هذه الصورة بمدركات ودلالات علمية ملموسة تتمتع بامتيازات وقيم في أحوال مختلفة ومعترف بها في النظام الدولي.

المحور الثاني

المكانة والمفاهيم المقاربة لها

يختلط عند أغلب الباحثين في أحيان كثيرة مفهوم المكانة والمفاهيم الاخرى التي تترادف وتتداخل معها، ولكن على الرغم من اختلافاتها من الناحيتين الشكلية واللغوية، فإن مدلولاتها قد تتقارب فيما بينها، ولغرض فك الترادف والتداخل يكون لزاما ومن خلال البحث التمييز بين مفهوم المكانة وبعض المفاهيم الأخرى المقاربة منها، كالدور، والوظيفة، والمركز، والنفوذ، والتنافس.

اولا: مفهوم الـدور

١. الدور لغة واصطلاحا

الدور (لغة) من دار الشيء يدور دوراً ودورانا ودووراً واستدار وإدارته وأداره غيره، ودرت به، وأدارت واستدارت، وداوره مداورة ودواراً، دار معهُ، ويقال دارت دورة وهي المرحلة الواحدة التي يدورها، ويرجع الأصل اللغوي لكلمة الدور الى المراجع الغربية حيث عرفه قاموس (ويبستر) مصطلح الدور ((بانه الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد)) والمصطلح هو استعارة مأخوذة من المسرح، كما أن المقاربات المعرفية لنظرية الأدوار تشير إلى الأدوار على أنها ((معوقات للسلوك، مستنبطة من توقعات الآخرين ومفاهيم المرء، يتم اختيارها جزئيًا على الأقل استجابة للإشارات والطلبات))، أي أن مصطلح "الدور" يشير إلى كل من "المواقف" التي يمكن أن يتخذها صاحب الدور.

٢. الدور في العلوم السياسية

سيتم تناول الدور بالبعد السياسي من خلال ثلاثة مستويات (الوطني والاقليمي والدولي).

أ. الدور الوطني

يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، و يرتبط بشكل مباشر مع الدور السياسي الخارجي، وأوضاع صانع السياسة الخارجية، فالجمود أو القصور لإدراكهم في تحديد الدور المطلوب من حيث (الوضع أو المكانة أو الاتجاه) قد يحدث ما يعرف بفجوة القوة/ الدور (خلل حاد في التوازن بين القوة والدور قد يشكل تهديدا

للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى)، وهو بذلك يعد أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة وهو يعني الوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر مدة زمنية طويلة، سعيا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية [٣١].

وعليه يعرف الدور بالمنظور السياسي ووفقا للمنهج السلوكي بأنه تعبير عن إرادة الدولة عبر اتهاج سلوك سياسي خارجي معين وفق موقعها في بنية النظام الدولي، أو هو وظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، كل دولة تعبر عن نمط سياسي خارجي تختلف في تكوينيه وإمكانياته حتى تتهيأ لظروف البيئة المحيطة المؤثرة بكل دولة [٣٢]، وفي ضوء هذه التعاريف يمكن أن تكون هناك معانٍ عدة للدور:

(١) الدور بمعنى " السلوك . حيث عدّ روبرت كيوهان بأن الدور يمثل قواعد السلوك للتعبير عن السياسة الخارجية المتوقعة، وخارطة طريق يعتمدها صانع السياسة الخارجية لفهم واقع سياسي معين [٣٣]، وان اختلفت في مصالحها وأهدافها، وتكوين عناصر القوة الوطنية الشاملة، ينعكس في النهاية على اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور (فاعل، متوسط الفاعلية، قليل الفاعلية وغير فاعل)، وهذا ما يحدد طبيعة الدول بين (عظمى، كبرى، متوسطة وصغيرة) [٣٤].

(٢) الدور بمعنى " التأثير . يرى العديد من مفكري السياسة والاستراتيجية أن الدور يمثل تطلعات حكومات الدول في محاولتها التأثير في البيئة الخارجية (الإقليمية، الدولية) [٣٥].

(٣) الدور بمعنى " الحركة . والتي تعني تحديد البعد الاستراتيجي لحركة الفاعل الدولي وبما يمتلكه من أدوات وقدرات في محيط أو بيئة معينة على الصعيدين الدولي والإقليمي تمكنه من الوصول إلى أهدافه [٣٦].

(٤) الدور بمعنى " الادراك . وتعني " إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي وسعيهم لتحديد القرارات والالتزامات والأحكام المناسبة لدولهم وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي إن كانت موجودة [٣٧].

(٥) الدور بمعنى التوظيف الاستراتيجي . ويعني توظيف الأدوار مع طبيعة الأهداف والمصالح المحددة في استراتيجيات الدولة، والتي تتجسد في المفهوم الشامل للأمن (التنمية الشاملة المستدامة) بما يحقق

الامن والعدالة والرفاهية، مع الاستمرار في الحفاظ على مظاهر القوة للدولة أو زيادة فاعليتها أو باتجاه الظهور كقوة سائدة ومهيمنة (٣٨).

(٦) الدور بمعنى التكييف الاستراتيجي. ويعني أن يتصف الدور في تطبيقه على السياسة الخارجية بتكييف الدور الوطني مع طبيعة ومتغيرات البيئة الاستراتيجية، بمعنى أن يكون الدور مكافئاً للموقف (٣٩).

من ثم، يمكن القول من خلال تعريفات الدور في البعد السياسي بانه يركز بشكل رئيس على الدولة بوصفها فاعلا رئيسا له شخصية قانونية في المجتمع الدولي، تمارس (سلوكا، تأثيرا، ادراكا، وظيفة وتكييف) سياسيا واستراتيجيا وفقا لموقعها في بنية النظام الدولي، إلا أنه لا يمكن حصر مفهوم الدور في الدول فقط، حيث يمكن أن يكون للفواعل الأخرى في النظام الدولي (الأحزاب، المنظمات الدولية، الشركات المتعدد الجنسيات) دورا أعلى في المستوى الإقليمي والدولي.

ب. الدور الإقليمي

يعرف الدور الإقليمي بأنه تصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع بها دولته بالنفوذ والوظيفة التي يمكن أن تؤديها الدولة والتوقع لحلم التغير في النظام الدولي أو الإقليمي (٤٠) ويصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية بأنها" :السلوك السياسي أو" السياسة الإقليمية لوحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، وهي تعبر عن أهداف و مصالح محددة ضمن إطار التركيبة والتفاعل والمحددات لوحدات النظام الإقليمي، وعليه فقد يختلف نمط السياسات الإقليمية (تصارعيا او تعاونيا)، وفقا لطبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها سواء أكانت (اقتصادية أم سياسية أم إيديولوجية. . .الخ)، إن استقرار المصالح و القضايا الإقليمية هي التي تتحدد أدوات السياسات الإقليمية وشكل التحالفات والأسس التي تستند إليها، الذي يعتمد أصلا على طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، و بين دول الإقليم و المحيط السياسي الدولي من جهة أخرى (٤١). الا أن اختلاف الدول بعضها البعض من حيث المصالح والأهداف، والقدرات المادية والمجتمعية والموقع الجيوبولتيكي، يكون له تأثير في سلوكها السياسي الخارجي والدور الذي تؤديه، لذلك فان الدولة التي تمتلك عناصر القوة، وذات

فاعلية في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، تكون مؤثرة في محيطها الإقليمي، وتصنف ضمن (دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي)، لذلك ذهب " مايرز" لتصنيف أدوار الدول على النحو الاتي:

(١) المهيمن الإقليمي او المتطلع إلى الهيمنة: وهي الدول التي تمتلك، أو تسعى لامتلاك القوة الكافية للسيطرة على نظام إقليمي.

(٢) المهيمن المحتمل: هي الدول التي لديها القدرة بالتغلب على قوى كبرى اقليمية، يؤهلها للسيطرة على الإقليم مستقبلا (٤٢).

(٣) المساوم: هي الدول التي تمتلك القوة الكافية تمكنها للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، ولها القدرة على تحدي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة، وتكون قادرة على جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة (٤٣).

(٤) الموازن: هي الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، وموازنة بين طرفين، ويعهد لها مهام الوساطة، ولا تقل امكانيتها المادية عن امكانيات الدولة المساومة، وهي من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة، فهي غالبا ما تكون محايدة في الصراعات بين الدول المهيمنة أو المتطلعة للهيمنة والدولة أو الدول المساومة (٤٤).

ج. الدور الدولي

هو تعبير عن إرادة الدولة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها عبر سلوك سياسي خارجي سلبا أو ايجابا مع أنماط سلوكية (سياسية خارجية) لوحدات دولية أخرى (٤٥)، حيث تختلف أدوار الدول على المسرح السياسي العالمي من حيث (المنظار، الاداء، الجوهر)، إذ يمثل منظار الدور، الموجّه الأساسي لتشكيل مواقف الدول من القضايا العالمية، وأدوارها على الساحة الدولية، تتبع خلالها النخب السياسية الاتجاهات العملية والمنطقية لصناعة القرار السياسي، وتحديد إطار سلوك الدولة، بينما يتشكل أداء الدور الرؤية السياسية للدولة بما ينسجم مع مصالحها العليا وأهدافها الوطنية، في حدود ما تمتلكه إمكاناتها والقدرات متاحة ومتوفرة.

أما جوهر الدور فهو يعبر عن العامل المحدد لقدرة النخب القيادية في الدولة في توظيف القدرات المتوفرة لبناء وتشكيل الدور وهيكله، وهذا يمثل نجاح الدولة في إدراك دورها مع تلك الإمكانات [٤٦]، لذلك يمكن القول إن تصور وتوقع صانع السياسة الخارجية للدور الخارجي لوحدته في النظام الدولي يعتمد على ثلاثة أبعاد رئيسة هي [٤٧]:

(١) تصور الدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للوحدة الدولية: تتفاوت تلك الدوافع بين دوافع (تعاونية أو تصارعية) .

(٢) تصور مركز الوحدة في النسق الدولي: يعني تصور المجالات الرئيسة التي تتمتع فيها الوحدة من (درجة النفوذ)، والذي من خلاله يتم تصور المجال الرئيس للدور هل سيكون على المستوى الإقليمي أو العالمي.

(٣) توقعات حجم التغير المحتمل في النسق الدولي: يكون ناتجا من أداء وظيفة ما في النسق الدولي، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، وأدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

ومع ما يحمله الفكر السياسي والاستراتيجي للدولة من رؤية فإن لممارسة دور اقليمي أو دولي فأنه يواجه العديد من المحددات التي تعيق من تحقيق الدور اهمها [٤٨] .

أ. **المحددات الشخصية / الفردية** . تتمثل في تكوين شخصية صانع القرار والعوامل المؤثرة فيها . التي تنعكس على معرفة وفهم إستراتيجيته في توظيف مقومات القوة الشاملة للدولة، ووضع الوسائل والطرق الكفيلة لتحقيق الاهداف وضمان تحقيق الدور .

ب. المحددات الداخلية / الوطنية

(١) عناصر القوة او الضعف للقوة الشاملة (المادية وغير المادية) للدولة والتي تحدد سلوكها ضمن محيطها الداخلي والخارجي.

(٢) قوة تماسك البيئة داخلية، المتمثلة بمدى الاستقرار السياسي والترابط المجتمعي، والتي تدعم او تعيق صانع ومتخذ القرار القدرة على ممارسة الدور الذي يريده.

(٣) مقدار المرونة التي تتمتع فيها البيئة الداخلية للدولة تمنحها الحركة في محيطها الإقليمي، والتي تؤثر على توقعات الأدوار في البيئة الاستراتيجية (المحلية، الاقليمية والدولية).

ج. المحددات الخارجية

(١) طبيعة البيئة الإقليمية (كابحة، دافعة) تمنح أو تعيق صانع القرار الفرصة للعب الدور الذي يريده، ويعتمد ذلك على مدى استقرار هذه البيئة وفاعلية العلاقات السياسية.

(٢) نسبة إسناد ودعم القوى الدولية (الكبرى أو العظمى) للدولة صاحبة الدور الإقليمي، والذي يعتمد ويتوقف على أساس المصالح والأهداف المشتركة لخدمة هذه الدول.

(٣) شكل وطبيعة البيئة الدولية، التي ترتبط في الأساس بعلاقة الدولة (صاحبة الدور) بالدول الكبرى أو العظمى وما تمليها عليها من شروط (تعيق او تسهل) حركتها الإقليمية والدولية.

وهنا يمكن القول بان الدولة التي تسعى لتحقيق دور في النظام الدولي عليها اولا: إدراك الذات على مستوى الدور الوطني، ثانيا: تحقيق دور مقبول ومتفق عليه من قبل الدول الفاعلة والمؤثرة في الاقليم، حتى يكون هذا الدور فاعلا في النظام الدولي، اي بمعنى ان الدور الذي تقوم به أية دولة يكون تحت مراقبة ومتابعة الدول الفاعلة (الكبرى أو العظمى) في البيئة الدولية.

ومما تقدم يمكن القول أن مفهوم الدور والمكانة مترابطان من الصعب الفصل بينهما، حيث لا يمكن الحديث عن دور لا يصدر عن مكانة، أو عن مكانة لا تحدد بسلوك الدور، فكلما كانت المكانة لدولة ما كبيرة على المستوى الاقليمي أو الدولي، يكون لها القدرة على تحمل دور أو أدوار إقليمية أو دولية تتلاءم مع مكانتها[٤٩]، ومن الممكن أن يزيد الدور من مكانة الدولة، بسعيها لخلق المكانة من خلال الدور[٥٠]، وقد تكتسب المكانة الدولية من خلال الدور الذي يمنحها القوة، ويعني بالقوة المقومات الاساسية للدور ومن أبرزها (المتغيرات الجغرافية، الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة ناهيك عن المتغيرات المجتمعية وما يتصل بها من قيم ثقافية) فالتفاعل بين هذه المتغيرات وتوظيفها بالشكل الصحيح هو الذي يحدد طبيعة القوة

والقدرة، التي من خلالها يمكن تحقيق غايات واهداف السياسة الخارجية، وادرك صناع القرار إنجاز الدورين الإقليمي والدولي[٥١]، وعليه يقترب مفهوم المكانة بشكل كبير من مفهوم الدور، بدلالة أن مكانة الدولة تتوقف على دورها وقدرتها في انجاز مهماتها، فضلا عن قيم الالتزام بالمسؤولية، طالما تمثل هذه القيم معيارا للوجود والاداء معا [٥٢].

ثانيا . الوظيفة

١. في معنى الوظيفة

إن مصطلح الوظيفة قد أثار جدلاً واسعاً، لاستخداماته الواسعة في مجالات الحياة[٥٣]، لذلك فإن هناك معاني للتعبير عن الوظيفة منها[٥٤]:

أ. الوظيفة بمعنى المهام. ويمثل المعنى العام الذي يعبّر عن (حرفة) أو (شغل) أو (مركز)، فهو يدل على مجموعة مهمات تقع على عاتق الشخص الذي يشغل المركز.

ب. الوظيفة بمعنى التكيف. وهنا يأتي المفهوم بالمعنى الرياضي، الذي يدل على وجود علاقة قائمة بين عنصرين أو أكثر وإن أي تغيير في أحد هذه العناصر يؤدي إلى تغير الآخر ويجرها إلى التكيف وفقاً لذلك.

ج. الوظيفة بمعنى الاسهام. يتمثل بالمعنى الحياتي (البايولوجي)، والذي يدل على الاسهام الذي يقدمه عنصر إلى المنظمة أو العمل الجماعي المشترك الذي يكون جزءاً لا يتجزأ منها، بمعنى أنه يشير إلى وجود وظائف تسهم في تنظيم المجتمع والمحافظة على بقائه ونشاطه.

د. الوظيفة بمعنى التوظيف الاستراتيجي. ويعني كيفية استثمار الدولة لإمكاناتها وقدراتها في تحقيق المصالح والأهداف الوطنية، حيث يعمل التوظيف الاستراتيجي بوجود استعداد لتطويع الإمكانات تحقيقاً للأهداف، ومن ثم القدرة على مواجهة أي طارئ بوسائل وطرق أخرى مختلفة عن التي تم وضعها مسبقا، وتضييق احتمالات الفشل وخلق هامش من حرية العمل تمكن صناع القرار على

إنجاز أهدافهم الاستراتيجية، وتحقيق تأثير فاعل لسلوك سياسي خارجي ينسجم مع الواقع، أي انسجام الوسائل مع الأهداف [٥٥].

٢. الوظيفة في علم السياسة

ذهب دعاة المنهج الوظيفي في تبنيهم لمصطلح الوظيفة بربطهم (الجسم الحيوي والمجتمع)، ووصف المجتمع بأنه كائن حي يتصرف دائما في سبيل ديمومته، وهذا ما أكده كل من (مابنومسكي وبراوان) بوصفهما للتحليل الوظيفي على أنه وسيلة علمية معينة بالنظر الى المجتمع كونه جسما عضويا فالكل في المجتمع هم أجزاء وأفراد كل منها يقوم بوظيفته [٥٦] بينما نرى أن علماء الجيوبولتكس، نظروا إلى الوظيفة من خلال مفهوم الدولة بوصفه كائنا حيا يؤدي وظيفة معينة مناطة به، وقارن العالم الالماني فردريك راتزل (١٨٤٤-١٩٠٤) بين الدولة والكائن الحي، بأنهما يؤديان وظائف مماثلة من ناحية النمو والتوسع، ومن منظور آخر وصف الباحث السويدي كيلن (١٨٦٤-١٩٢٢) الدولة بالكائن الحي الذي يؤدي وظائف عدة، فأرض الدولة هي بمثابة (الجسم) والعاصمة والمركز الاداري هما (القلب والرئتان) أما الاوردة والشرايين فهما بمثابة الأنهر والطرق والسكك الحديد، وعدّها جميعها أطرافا لهذا الجسم الذي تؤدي وظائفها بشكل تصبح في النهاية منظومة متكاملة ومتناسقة [٥٧].

ومما تقدم يمكن القول بأن هناك علاقة مترابطة ومتداخلة بين الوظيفة والدور والمكانة، فالوظيفة تمثل سلوكيات معينة تؤدي إلى تأثيرات ملموسة، بينما يمثل الدور سلوكا يقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات بوجود نوع الوظيفة الاجتماعية، بمعنى أن الادوار هي السلوك بينما الوظائف تمثل نتائج السلوك، بينما نجد أن المكانة تتميز عن الوظيفة بانها (ثابتة نسبيا) حسب طبيعة المقومات المستندة اليها من قوة عسكرية واقتصادية وجيوبولتيكية، بينما تبدو الوظيفة (متغيرة) حسب تغير المصالح العليا للدولة وطبيعة المتغيرات التي تعتمدها لتوظيف مكانتها باتجاه معين [٥٨] وبذلك فان هذه المصطلحات تمثل عملية الادراك لغرض الاستجابة المطلوبة لتحقيق أهداف محددة.

ثالثا . المركز

١. المركز لغة:

يعرف المركز لغة وكما جاء في لسان العرب لابن منظور من (ركز) المركز وركزه غرزهُ في الارض[٥٩]، وتعني أيضا وسط الدائرة أو المقر محل الإقامة أو العمل، وجمعها مراكز، أما المركزي فهو الموقع المنسوب إلى المركز، أما المركزية فهو نظام ينص على حصر الإدارة العامة لبلد ما في يد شخص أو فئة[٦٠].

٢. المركز في علم السياسة

اما في علم السياسة فان هناك انسجام لمفهوم المركز ما بين (علاقة فرد / مجتمع، إلى علاقة دولة / مجتمع دولي)، وهذا يعني أن لكل مركز دور محدد ينطلق من مكانة ذلك اللاعب في النظام الذي يحتويه، فمكانة وحدة سياسية في النظام الدولي يحدد سلوكها تجاه الوحدات الأخرى[٦١]، فعلى المستوى الوطني هناك أهداف مركزية مرتبطة بكيان الدولة تسعى للوصول اليها، ووجوب مراعاتها بصفة دائمة مهما كانت التكاليف، وهي ما يعبر عنها "بمبادئ السياسة الخارجية" ، التي تمثل أبعادا ذات وظائف مهمة منها (حماية السلامة الإقليمية للدولة، ضمان السيطرة على الموارد طبيعية كانت أم بشرية تكون أساس اقتصادها، أو حماية أمن حليف أساسي[٦٢].

اما على صعيد العلاقات الدولية فتلجأ الدول الى إجراء بعض التغييرات للتأثير في أوضاعها المستقبلية سعيا لتأكيد هيبتها واحترامها ومركزها في النسق الدولي، ومن ثم دورها في النظام الدولي. وان امتلاك الدولة للموارد والخصائص (كالمساحة، والسكان، والموارد الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية) تمكنها من إتباع سياسة خارجية نشيطة تجاه معظم القضايا الإقليمية والدولية، وأخذ مركز دولي متميز يؤهلها الى قيادة إقليمية أو دولية[٦٣]، وهذا ما شاهده العالم في نهاية القرن العشرين لنظام مركز القطب الواحد الذي تشغله الولايات المتحدة الامريكية، أو احتمالية صعود الصين على المستوى المستقبلي القريب أو المتوسط.

رابعا . النفوذ

١ . النفوذ لغة واصطلاحا

يعرف النفوذ لغة بمعنى (التأثير والسلطة) . ويقال للشخص الذي لديه التأثير عند الحاكم ويؤخذ برأيه بأنه متنفذ ، ويعرف ايضا بأنه القدرة على جعل الاخرين يفعلوا ما نريده (بمعنى تلبية رغبات الدول صاحبة النفوذ) . وبهذا يقترب النفوذ بدلالاته من مصطلح القوة باستثناء العقوبات .

٢ . النفوذ في علم السياسة

يقصد بالنفوذ السياسي "تأثير الدولة في النسق الدولي، وقدرتها في تغيير سلوك الدول الاخرى [٦٤] وعرفت أيضا بانها علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات، رغبات، تفضيلات أو نيات فاعل أو أكثر على تصرفات أو نوازع فاعل آخر أو أكثر [٦٥]، وهناك من عرف النفوذ للعناصر القيادية التي ليس لها أي منصب رسمي في المجتمع، بأنها قوة غير نظامية لها القدرة على التأثير في توجهات صناع القرار السياسي وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف الهيمنة [٦٦] وبالرغم من مفهوم النفوذ الواسع الا أنه يمتاز بالنسبية لأنه موجه باتجاه دولة أخرى ولمدى زمني معين، وينتج عن هذه النسبية اختلاف في حجم النفوذ، بسبب الاختلاف في عوامل النفوذ السياسي (الموارد السياسية، الدوافع، المهارات، المواهب، الخبرات، المدى الذي تستخدم فيه الموارد لتحقيق النفوذ السياسي) [٦٧] لذلك نجد أن مفهوم النفوذ في العلاقات الدولية يشير الى تصور صانع السياسة الخارجية لمركز وحدته الدولية في النسق الدولي وللمجالات الرئيسة للنفوذ ودرجتها والتي على اساسها يحدد دوره في المستوى الإقليمي أو الدولي، ويقدم تصورا واضحا لدرجة النفوذ المتوقعة في كل مستوى [٦٨] .

وفقا للفوضى التي يعيشها النظام الدولي وعدم وجود حكومة مركزية، فقد اختلفت أشكال النفوذ من حيث الطرق والوسائل والغايات بعد أن كانت تقتصر على استخدام القوة المباشرة . فقد كانت الدول الاستعمارية سابقا تحتل وتستعمر مناطق وبلدان بالقوة، وتتخذها مناطق للنفوذ والتوسع والهيمنة لمناطق وبلدان أخرى، أما في عالم اليوم وبعد التطور التقني والتكنولوجي والعولمة فقد اختلف مفهوم النفوذ وممارسته وأصبح يستخدم عمليا بمعنى "التأثير" ، إلا أن بعض المفكرين والمؤلفين يجدون في مصطلح التأثير أكثر عمومية، ويرون بأن النفوذ هو ممارسة قصدية للتأثير في شخص دولي معين [٦٩] .

وهنا يمكن الاشارة الى أن هناك العديد من وسائل النفوذ يمكن إجمالها بما يأتي:

أ. الإقناع: وهو شكل من أشكال النفوذ ويشمل نوعين من الإقناع الاول: ظاهري يكون بطريقة مباشرة، ويعتمد على معلومات صحيحة بما يخدم مصلحة الطرفين والإقناع، أما النوع الثاني: خداعي يكون غير مباشرة، بطريقة التوائية لا تتضمن نقل المعلومات الصحيحة وهي بذلك تمثل صورة غير آمنة للاتصال (٧٠).

ب. جماعات الضغط والمصالح: وهي جماعات منظمة أو شبه منظمة، تعمل على تحقيق مصالح أعضائها، من خلال استخدام أنواع مختلفة من أنماط النفوذ والضغط على السلطة الرسمية ودوائر صنع القرار، أما على المستوى الدولي تستغل الدول هذه الجماعات لتكريس وتحقيق نفوذها في مناطق متفرقة من العالم، وعليه يمكن القول إن النفوذ اضحى يأخذ أشكالا مختلفة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية. الخ) (٧١).

ج. الشركات متعددة الجنسيات: وهي شركات تصنف من الفواعل غير الرسمية في هيكل النظام الدولي، ذات طابع ربحي (اقتصادي رأسمالي)، تتميز بانتمائها الوطني، وتعدد جنسياتها ونشاطاتها، تعدّ من أهم وسائل النفوذ على المستوى الدولي، وخاصة للدول الصناعية المتقدمة، التي تستخدمها لبسط نفوذها، وأداة للصراع والتنافس في الدول الأخرى وفقا لمصالحها خارج حدودها الوطنية (٧٢).

د. المساعدات الإنسانية والقروض المالية: تعدّ أهم وسائل النفوذ السياسي في العصر الحديث، حيث تعتمدها الدول الكبرى والعظمى لتقديم المساعدات الإنسانية والقروض المالية، للدول الفقيرة ذات الأهمية الاستراتيجية، لاسيما الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول الساحل الإفريقي. وقد استخدمت المساعدات الانسانية والعسكرية لتكريس النفوذ بشكل واضح خلال الحرب الباردة حتى يومنا هذا وبأشكال وصور مختلفة، وتعدّ الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا وروسيا فضلا عن الدول الصاعدة كالصين وتركيا وإيران، أبرز الدول المستخدمة لهذه الوسائل لتكريس نفوذها (٧٣).

وعليه يمكن القول إن القراءة الصحيحة والمتعمقة للبيئة الاستراتيجية وتمتع دولة ما بمكانة استراتيجية، يكون بمثابة البوصلة التي يؤهلها لممارسة النفوذ والتأثير اقليميا ودوليا وفقا لقدراتها الاستراتيجية الشاملة وبهذا يصبح النفوذ غاية وهدف الدور، فلا يمكن لأية دولة القيام بدور في منطقة ما، مالم يكن لها نفوذا ولها القدرة على التغيير في سلوكيات الدول الاخرى في تلك المنطقة.

خامسا . التنافس

١. التنافس لغة

إن مفردة التنافس في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي (نَفَسَ) والمصدر منه (نَفْساً)، ومنه نافس، ونِفاساً، ومنافسة فلان في الأمر فاخره وباره فيه، وتنافسوا فيه أي رغبوا وتسابقوا، وتعني أيضا المباراة والمسابقة [٧٤] ويرجع أصل المفهوم الى اللاتينية (Curn-Ludere) وتعني اللعب معا، في حين تعرف في اللغة العربية بمعنى المنافسة وتدل على النزعة الفطرية في بذل الجهد في سبيل التفوق، كما أنها تحمل معنى أخر مستوحى من الشيء ذي القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا (أفرادا أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة، وكما ورد في القرآن الكريم من سورة المطففين (الآية – ٢٦) في قول الله تعالى ﴿**خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**﴾ وفيها حث العباد لبذل الجهد والتسابق النبيل لنيل الجزاء الحسن [٧٥] ومن هنا نجد أن التنافس من الناحية اللغوية يشير حالة سباق بين طرفين أو أكثر لتحقيق اكبر قدر من المصالح أو النتائج الايجابية وعلى المستويات كافة.

٢. التنافس مفهوما واصطلاحاً

يتسق التنافس كظاهرة سلوكية مع الظواهر الأخرى، وهناك جدل كبير يدور حول حدود تعريفه ومستوياته التي تميزه عن المفاهيم المقاربة، فضلاً عن أسبابه ونظرياته، إذ يستعير المختصون من علوم كثيرة مفهوم التنافس للدلالة على نشاطات وسلوكيات معينة في اختصاصهم، يبدأ من الجوانب الاقتصادية التي تهتم بالتنافسية مروراً بعلوم مقاربة وصولاً إلى علوم أخرى أبعد واشمل، ولا يزال التنافس عمل اجتهاد المختصين، إذ ما يزال يتراوح بين مفهوم ضيق يرتكز على تنافسية السعر والتجارة، وفي رؤية تتسع لحزمة شاملة تكاد تتضمن كل أنشطة الاقتصاد والمجتمع، وقد استمرت هذه الحالة دون اتفاق شامل وجامع يحدد المفهوم [٧٦]، أما التنافس اصطلاحاً فيعرف بأنه عمليات تفاعلية تكون مصاحبة لإعداد القرار السياسي،

ويتمثل بنشاط بين طرفين أو أكثر (مجتمعات أو دول) تسعى فيه الاطراف إلى تحقيق نفس الهدف، وقد يكون التنافس ذا طابع سلمي بعيدا عن مظاهر العنف والتوتر والنزاعات، من أجل تحقيق المصالح والمكاسب موضوع التنافس، بحيث لا تؤثر سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها (٧٧).

٣. التنافس في العلوم السياسية (التنافس الدولي)

أصبح التنافس ظاهرة حتمية تميز العلاقات الدولية فقد تناولتها جميع المدارس الفكرية (الواقعية والليبرالية والماركسية)، حيث انتقل المفهوم الى الحقل السياسي عن طريق بوابة الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، التي تحدث بين الأطراف الدولية خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتعاظم المبادلات التجارية، لذلك عرف بأنه حالة بين دولتين أو أكثر لا تصل إلى درجة الصراع، ولكنها تخرج عن نطاق التعاون إلى حالة تهدف إلى منع الآخر من الحصول على شيء معين، بمعنى أن التنافس هو حالة تتوسط بين الصراع والتعاون وكذلك يعرف التنافس على انه عمليات مصاحبة للقرار السياسي اذ يكون عملية من العمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق الهدف نفسه (٧٨).

وبناء على ما سبق يمكننا تعريف التنافس على أنه: حالة البيئة التي تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر في النظام الدولي يقرران خوض التنافس وفق لحسابات وقدرات كل طرف ومصالحهم العليا باستخدام مختلف الوسائل والطرق (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية. . . الخ)، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف، للوصول الى الأهداف المخطط لها، وللعب دور معين يؤهلهم للحصول على مكانة إقليمية او دولية في نسق السلطة الدولي.

لقد اختلفت الرؤى والمدلولات التي عبر من خلالها الباحثون عن مفهوم التنافس والسبب في هذا الاختلاف هو تنوع أشكال التنافس، وظهور ميادين حديثة للتنافس على ضوء مستويات التنافس، اذ أن التنافس لا يقتصر على جانب واحد لا بل يتشعب إلى عدة اتجاهات منها ومن هذه الميادين:

(١) ميدان التنافس الاقتصادي:

ينقسم على مستويين: المستوى الأول: التنافس الداخلي ويقتصر على نطاق الداخل فقط، يحدث بين المؤسسات الاقتصادية ذات النشاط من خلال الاستخدام الأمثل للموارد التي بحوزتهم لتعظيم أرباحهم

وتسويق منتجاتهم بأقصى قدر ممكن من خلال آليات التنافس . أما المستوى الثاني: التنافس الخارجي يكون عبر سعي القوى الاقتصادية الكبرى إلى تحقيق مناطق للهيمنة والنفوذ الاقتصادي، سواء أكانت للموارد الأولية أم أسواقاً جديدة، لذلك كانت المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي على أشدها للاستفادة من هذه الميزات أو أسواق لتصريف المنتجات داخل هذه المناطق [٧٩]، ومن هنا فقد أدركت هذه الدول أهمية دور الاقتصاد في معادلة القوة والنفوذ والسيادة أو الهيمنة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وصار الاقتصاد الميدان الأساس للتنافس بينها الذي يسهم في ارتفاع نسب الاستثمارات الأجنبية المباشر وغير المباشر، فضلا عن ارتفاع معدلات التبادل التجاري القائم على اقتصاد السوق الرأسمالي، الذي يؤدي إلى ارتفاع نسب النمو العام للدولة [٨٠] .

(٢) ميدان التنافس السياسي

ينقسم التنافس السياسي على صعيد داخلي وخارجي، فعلى الصعيد الداخلي يظهر جلياً على مستوى الأحزاب السياسية وحسب أنظمة الحكم، من خلال تنافسهم في الانتخابات وطرح كل حزب برنامجاً انتخابياً يمكنه من حشد تأييد شعبي يستطيع من خلاله التغلب على منافسيه للوصول إلى مقاليد السلطة، أما على الصعيد الخارجي وهو الأكثر أهمية، فإن الدول تتنافس للترويج لنموذجها السياسي أمام الدول الأخرى والتي تقدم على العمل نفسه، يكون الغرض إعمام التجربة السياسية لهذه الدولة بقصد التأثير في الدولة أو الإقليم، أي محاولة إحداث التغيير في السلوك السياسي والفكري لاستمالة الدولة أو الإقليم للاصطفاف إلى جانب أحد المتنافسين لتحقيق نصر سياسي كمحصلة، ويرتكز التنافس السياسي على متغيرين أساسيين الأول: أن الدول تسعى من أجل الحفاظ على مصالحها إلى إقناع الأطراف والدول الأخرى بجدوى محاكاة نظامها السياسي، من خلال تسويق قيم مبادئ الديموقراطية والحريات العامة والتداول السلمي للسلطة ونوع المؤسسات . أما المتغير الثاني فهو استثمار الميدان السياسي عبر الجهاز الدبلوماسي لخدمة كافة طموحات الدولة المختلفة سواء عبر التحالفات أم العلاقات الثنائية أم الاتفاقيات المشتركة أم استغلال المكانة في المؤسسات الدولية .

(٣) ميدان التنافس العسكري

يعد التنافس العسكري من أخطرِ أنواع التنافس كونه يؤدي إلى زيادة حدة التوتر بين الدول، وقد سجلت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية توترا في العلاقات بين الشرق والغرب واشتداد الصراع بينهما، خاصة بعد أن فجرت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية وأظهرت بذلك تفوقها العسكري على الاتحاد السوفيتي وحلفائه، فاشتد السباق نحو التسلح وأنشأت القواعد العسكرية وتم اكتساب مناطق النفوذ (٨١)، ومن اهم أمثلة التنافس العسكري التنافس الصيني الياباني، إذ تسابق الصين الزمن لتطوير قدراتها العسكرية وخصوصا البحرية منها، وكان الهدف الأساسي المعلن من طرف الأوساط الرسمية الصينية هو حماية أمنها ووحدتها الترابية ومصالحها الحيوية وخطوطها البحرية وخطوط امداد الطاقة، وبعد حوالي عقدين من التحديث والتطوير أصبحت الصين اكبر قوة بحرية في آسيا (٨٢).

(٤) ميدان التنافس التكنولوجي

أدت التكنولوجيا الى إيجاد طبقة جديدة في هيكل النظام الدولي، اذ يمكن القول إن هناك دولاً عظمى تكنولوجيا ووسطى وصغرى مما سيعيد تنظيم العلاقات الدولية وموازين القوى بطريقة مختلفة عن سابقتها. فقد وصف بعض المتابعين تنافس الدول في مجال التكنولوجيا بالقول (ان الاجهزة الاستخبارية للدول صارت تتعثر ببعضها وهي ماضية في طريقها للحصول على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا والاقتصاد)، وعليه نجد أن الغالبية العظمى من الدول التي تعد اليوم من بين الدول المتقدمة، بدأت نقطة الشروع في مسيرتها من الانجازات التكنولوجية، في حين ذهبت دول أخرى ومنها الصين الى محاولة اختراق انجازات الدول الاخرى في مجال التكنولوجيا فائقة الدقة والتقدم لتعيد انتاجها بطريقتها في إطار ما يعرف بالتركيب العكسي للتكنولوجيا، والتنافس في المجال التكنولوجي رغم أهميته الا أنه يمتاز بالسلمية التامة ويبتعد الى حد بعيد عن الاحتكاك والتوتر سواء بين الدول الصديقة أم بين الخصوم، خصوصا اذا ما كان هذا النوع من التنافس لا ينتهك اتفاقيات ومعاهدات دولية أو اقليمية أو مستويات وترتيبات ثنائية ومصالح مهمة لبعض الدول (٨٣).

من خلال ما تم طرحه في هذا المطلب يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة (تفاعلية تبادلية ذات اثار متبادلة ومتداخلة) بين مصطلح المكانة، والمصطلحات التي تم تناولها وهي الدور، الوظيفة، المركز، النفوذ، التنافس)، فاذا كانت مكانة الدولة تشير الى موقعها في النسق الدولي فإن الدور يمثل السلوك الفاعل في هذا

النسق والذي من خلاله يتمكن صناع القرار إدراك مواقع بلدانهم واتخاذ القرارات والأنشطة المناسبة على مستوى النظام الاقليمي والدولي، كما إن امتلاك الدولة لأنواع مختلفة من القوى الاستراتيجية الفاعلة (العسكرية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية و الجيوبوليتكية) تكون مؤهلة لامتلاك مكانة (اقليمية ، دولية) متميزة عن بقية الدول، تستطيع توظيفها للقيام بدور يتناسب وهذه المكانة، تكون قادرة على التنافس وتستطيع أن تمارس نفوذا إقليما أو عالميا .

الخاتمة

يتضح مما سبق عرضه ان المصطلحات والمفاهيم تمثل الأداة الأساسية والوسيلة المهمة التي يستعين بها الباحث في إعداد نتاجاته العلمية باختلاف مجالاتها بوصفها أدوات مساعدة على الحوار والمناقشة وصولا الى الحقائق، كما أن هنالك علاقة وثيقة تربط بين بعض المصطلحات ضمن المجال الواحد ، تفتح الافاق وتوسع المدارك بحكم الترادف فيما بينها من حيث المعنى والدلالة، فكل واحدة منها تشير الى معنى يقترب من الأخرى بحسب سياق الحال، مما يؤدي الى اكساب البحث او الدراسة مرونة للخروج برؤى جديدة لا تقف عند حد معين، وهذا الامر ينطبق على الدراسات الخاصة بالعلوم الإنسانية والعلوم الصرفة عموما .

المصادر والهوامش

١. احمد مختار محمد، معجم اللغة العربية المعاصر، الجزء الثالث، ط، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨، ص ٢١١٤.
٢. جماعة من كبار اللغويين العرب المعجم العربي الاساسي (الاروس)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١١٤.
٣. ابو الفصل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد السادس، دار المعارف، القاهرة بدون تاريخ، ص ٤٢٥٠.
٤. جماعة من كبار اللغويين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.
٥. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٧، ص ٦
٦. سورة الحج، الآية ٤١.
٧. سورة الكهف، الآية ٨٤.
٨. سورة الانعام، الآية ١٣٥.
٩. سورة يس، الآية ٦٧.
١٠. سورة الاحقاف، الآية ٢٦.
١١. محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ج٢، دار احياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٧٨.
١٢. زمن جاسم محمد، مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الايراني بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧، ص ٤.
١٣. مروان سالم علي، المكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة (العراق انموذجا) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص ١٠.
١٤. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٢.
١٥. محمد عبد العظيم الشيمي، الوظيفية السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية النظرية والمؤشرات، مكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٩٨–١٩٩.
١٦. إسماعيل علي سعد، المدخل الى الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢١٠.
١٧. مروان سالم، مصدر سبق ذكره، ص ٤
١٨. معمر منعم صاحي العمار، الدولة واستراتيجية ادارة التغير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٠.

١٩. خضير ابراهيم، العراق ودول الجوار الاقليمي: دور العراق كعامل توازن، المجلة السياسية والدولية، العدد٧، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٦٥ .

٢٠. زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة امل شرقي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ١٩٩٩، ص٥٨ .

٢١. مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص٨ .

٢٢. محمد وائل عبد الرحمن، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي " دراسة مستقبلية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٦

٢٣. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ .

٢٤. علي حسين حميد ، القوة الاقليمية والقوة الكبرى دراسة في اشكاليات الشراكة والتوظيف، العراق والولايات المتحدة، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٧ ص٤١ .

٢٥. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٦-٤٧ .

٢٦. ناجي محمد عبد الله، مكانة اسرائيل الاقليمية واحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ دراسة في الامكانيات والفرص، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص٨ .

٢٧. علي حسين حميد ، مصدر سبق ذكره، ص٤١

٢٨. روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، مركز الكتاب الاردني، ط١، ١٩٨٩، ص ٧١ .

٢٩. نقلاً عن هانز . جي . مورجنثاو، السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام، تعريب وتعليق خيري حماد، ج١، بلا: الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص ١١٥ .

30. Nicolai Meulengracht, "Nationalism in China's Security Strategies", Master's thesis at the Joint Senior Staff Course, Royal Danish Defence College, 2011, p (8).

٣١. جيوفر روبرت، اليستري ادوارد، المعجم الحديث للتحليل الساسي، تر :عبد الحليم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٩٩ .

٣٢. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٤٢)، ط١، ٢٠٠٠، ص ١١ .

٣٣. محمد عربي لادمي، الدور التركي الإيراني في مناطق النفوذ الشرق الأوسط ١٩٩٦-٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص٢٢ .

٣٤. زهرة عطا محمد ، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٢)، ٢٠١٢، ص ١٣١ .

٣٥. لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل الدور الاقليمي لمصر في منطقة الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ص١٥٢ .

٣٦. غيث سفاح متعب، دور الصين في آسيا، دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في دائرة القارة الآسيوية على مكانتها الدولية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٦.

37. F ،Charles. Herman and others: New Direction and the Study of foreign policy ،Allen ،Unwin ،Zew Zeulad ، ١٩٨٧ p. p. ٢٧٩ – ٢٨٥

38. Ibid.، p.276

39. Frankel, Joseph: Contemporary International Theory and the Behavior of states, Oxford University press, London, 1973, p.84.

٤٠. دنيا جواد الجبوري، دراسة استشرافية للدور الإقليمي العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥)، ٢٠١٠، ص٢١١.

٤١. هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١ – ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٨، ص٢١.

٤٢. محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية، دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص٥٨

٤٣. صادق الاسود، علم الاجتماع الساسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

44. Paul H.B Godwin. "China as regional hegemon" In: http://community.middlebury.

٤٥. محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص٥٩

٤٦. عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية، مجلة المناورة، العدد الرابع، الاردن، ٢٠١٣، ص٥٧.

٤٧. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٩–٥٠.

٤٨. المصدر نفسه، ص ٥٧.

٤٩. سارة شكر احمد، مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي البريطاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١١، ص٧.

٥٠. جوردون مارشال موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجواهري واخرون، المجلد الاول، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ط٢، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٨٦.

٥١. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

٥٢. تيري. دي. بيل، استراتيجية الشؤون الخارجية، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٦.

٥٣. حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢١.

٥٤. صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

٥٥. عادل عبد الحمزة ثجيل، أثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة، مجلة العلوم السياسية عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان (٣٨ – ٣٩).

٥٦. حسام محمد العاني، الملاح العامة لعلم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦ ص ٢١-٢٢.
٥٧. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٠-٢٩.
٥٨. هاني الحديثي، العراق ومحيطة العربي – دور العراق كموازن اقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٦، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٥٧
٥٩. ابن منظور، ابو الفقل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مجلد (٦)، دار صادر، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص ٢١٤.
٦٠. ناصر سيد أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، دار أحياء التراث العربي، ط ١، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨، ص٥٠٩.
٦١. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٥.
٦٢. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
٦٣. المصدر نفسه، ص ٤٧.
٦٤. لويد جونسف، تفسير السياسة الخارجية، تر: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سمي عمادة شؤوف المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض :ص٢٣٨.
٦٥. روبرت. أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء بوزيد، علاء الديف هلال، مركز الاهرام للنشر، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٣، ص٤.
٦٦. حسين عبد الحميد احمد رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٠١
٦٧. روبرت. أ. دال، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣
٦٨. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨
٦٩. زمن جاسم محمد، مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الايراني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
٧٠. روبرت. أ. دال، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥
٧١. قحطان احمد قحطان، المدخل الى العلوم السياسية، دار الثقافة لمنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢ ص ٣١٢.
٧٢. المصدر نفسه، ص ٣٧١
٧٣. احمد فتحي، تنامي اهمية الشرق الأوسط الاقتصادية والجيوبوليتيكية، الشبكة العنكبوتية العالمية عبر الرابط: http://neworientnews.com/news/Main.php
٧٤. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص ٩٤٠
٧٥. سورة المطففين، اية (٢٦)
٧٦. حيدر عبد الجبار الخفاجي: التنافس الإيراني – التركي وأثره على دول الإقليم، ط١، بغداد، جمهورية العراق، ٢٠١٧، ص٢٧.
٧٧. خالد المنيعي، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوان للنشر والتوزيع، ط١، دمشق، ٢٠٠٩.

٧٨. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٥٠

٧٩. محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، ١٩٩٨، لبنان، ص ١٢٥

٨٠. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٤٩٥.

٨١. احمد طاهر، توازنات جديدة، مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة الأهرام الرقمية على الرابط: – http//: digital.ahram.org.eg/

٨٢. عبد القادر دندن، الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن، ٢٠١٥، ص٧٨.

٨٣. نقلا عن: كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة أياد للطباعة الفنية، بغداد، جمهورية العراق، ١٩٨٧، ص ١٢٠.